إشكالية العلاقة بين التشريعات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في الجزائر

The problem of the relationship between economic legislation and economic policy in Algeria

غراس عبد الحكيم*

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

gherras.abdelhakim@yahoo.fr

- تاريخ الإرسال: 2022/03/29 - تاريخ القبول: 2022/04/28 - تاريخ النشر: 2022/05/11

المخلص: إن دور التشريعات الاقتصادية مهم جدا، إذ يفترض فيها أن تعكس بجلاء السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ناهيك عن مساهمتها المفترضة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشتى أبعادها، أو على الأقل في تحسين الوضع الاقتصادي السائد.

ولاشك أن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمثل في مدى تجلي السياسة الاقتصادية للدولة في هذه التشريعات، وفي تشريعات أخرى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا مثل التشريعات المالية، الاجتماعية والبيئية، حيث أن نجاح أي سياسة اقتصادية رهن بمدى تجسيدها على أرض الواقع وأن القواعد القانونية تمثل أداة رئيسة لتحقيق هذا الهدف.

ذلك ما تحاول هذه الورقة الإجابة عنه، من خلال البحث في أسس السياسة الاقتصادية (القسم الأول)، ثم محاولة إبراز تجلي هذه السياسة في التشريعات بمختلف درجاتها، وذلك على ضوء بعض النماذج من التشريعات الحالية (القسم الثاني).

الكلمات المفتاحية: التشريعات الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، السياسة الاجتماعية، السياسة البيئية، الحوكمة التشريعية.

Abstract: The role of economic legislation is very important, as it is supposed to clearly reflect the economic policy pursued by the state, not to mention its supposed contribution to achieving economic development in all its dimensions, or at least improving the prevailing economic situation.

There is no doubt that the central question that arises in this context is the extent to which the state's economic policy is manifested in these legislations, and in other closely related legislations such as financial, social and environmental legislation, as the success of any economic policy depends on the extent of its embodiment on the ground and that the legal rules It is a key tool to achieve this goal.

That is what this paper attempts to answer, by researching the foundations of economic policy (part one), and then trying to highlight the manifestation of this policy in legislation at its various degrees, in the light of some examples of current legislations (part two).

Keywords: economic legislation, economic policy, fiscal policy, social policy, environmental policy, legislative governance.

* المؤلف المرسل: غراس عبد الحكيم.

مقدمة:

من المعلوم أن التشريعات الاقتصادية تنظم قطاعات اقتصادية مختلفة مثل المحروقات، المعادن، الاستثمار، المالية العامة، التأمين، البنوك، النقد والقرض، التجارة، الأعمال، سوق القيم المنقولة وغيرها. هذا من جهة، من جهة أخرى، فإن دور هذه التشريعات مهم جدا إذ يفترض فيها، كذلك، أن تعكس بجلاء السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ناهيك عن مساهمتها المفترضة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشتى أبعادها أو على الأقل في تحسين الوضع الاقتصادي السائد.

ولاشك أن موضوع التشريعات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في الجزائر يكتسي أهمية كبيرة من حيث أن السياسة الاقتصادية تقوم على أسس مالية، اجتماعية، وأخرى بيئية، وغيرها، ويجب أن تتجلى في التشريعات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن العلاقة بين الاثنين تثير إشكالية التوفيق بين اعتبارات السياسة الاقتصادية والفوائد المرجوة من النصوص القانونية في المجال الاقتصادي.

ولاشك أيضا، أن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمثل في مدى تجلي السياسة الاقتصادية للدولة في هذه التشريعات ذات الطبيعة الاقتصادية وتأثر هذه الأخيرة بهذه السياسة، خاصة وأن نجاح أي سياسة اقتصادية رهن بمدى تجسيدها على أرض الواقع وأن القواعد القانونية تمثل أداة رئيسة لتحقيق ذلك.

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب اعتماد جانب موضوعي وآخر منهجي. فأما الجانب الموضوعي فيتمثل في البحث في أسس السياسة الاقتصادية للدولة (القسم الأول)، ثم محاولة إبراز تأثيرها في مختلف التشريعات الاقتصادية في الجزائر، (القسم الثاني). وأما الجانب المنهجي، فيتمثل في الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يناسب أكثر هذا النوع من المواضيع، مع اللجوء أحيانا إلى المنهج التحليلي.

1. أسس السياسة الاقتصادية للدولة:

تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة من القواعد، والوسائل، والأساليب، وكذا الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مطبعة العمرانية للأوفست، القاهرة، 1998، ص 213.

ويميز الاقتصاديون في العادة بين السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل، التي تهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي على المدى القصير، والسياسات الاقتصادية الهيكلية التي تهدف إلى تعديل أداء الاقتصاد على المدى المتوسط أو الطويل².

ومن جهته، يرتبط التشريع بالسياسة العامة للحكومة إذ يجب عليه أن يعكس توجهات هذه الأخيرة، الإصلاحية والتطويرية، على نحو يعبر عنه بالسياسة التشريعية، التي تنتفع عنها سياسات الحكومة في التشريع في مختلف المجالات ومن ضمنها المجال الاقتصادي³، وبهذا يعتبر القانون، وبامتياز، أحد الأدوات الممكنة للتدخل في هذه السياسة⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية ترتبط بسياسات أخرى، خاصة المالية، الاجتماعية والبيئية بحيث تشكل كل واحدة من هذه السياسات سلسلة مترابطة ومندمجة تؤثر في بعضها البعض.

1.1. السياسة المالية:

يعرف البعض السياسات المالية بأنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"⁵، بينما يعرفها البعض بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"⁶.

وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تبرز عادة في مقدمة مشاريع قوانين المالية أو في عروض الأسباب المرفقة، أو من خلال تقارير عن الوضعية وعن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط، أو بواسطة ملاحق تفسيرية. ومن بين هذه الأهداف نذكر:

- تعبئة الموارد المالية وترشيدها لتجسيد مضامين السياسات العمومية.
- تسطير أهداف واضحة ومحددة وفقا لغايات المصلحة العامة.

² Bertrand Blanchetons, « Introduction aux politiques économiques », Ed Dunod, 2020, p2, p3, disponible sur le site: https://www.dunod.com/sites/default/files/atoms/files/Feuilletage_727.pdf (Consulté le 25/02/2022).

³ علي أبودياك "مساهمة السياسة التشريعية في تحسين الوضع الاقتصادي"، متوفر على الموقع التالي: <https://www.oecd.org/mena/governance/43165469.pdf> تاريخ الزيارة 2022/03/01.

⁴ Lionel Zevounou «Le concept de constitution économique»: une analyse critique», Jus Politicum, n°21,p 446, disponible sur le site: [\[http://juspoliticum.com/article/Le-concept-de-constitution-economique-Une-analyse-critique-1231.html\]](http://juspoliticum.com/article/Le-concept-de-constitution-economique-Une-analyse-critique-1231.html) (Consulté le 26/02/2022).

⁵ وجدي حسين: "المالية الحكومية والاقتصاد العام"، الإسكندرية، 1988، ص431.

⁶ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

ولقد وجدت نماذج ودراسات اقتصادية توضح كيف يمكن للسياسات النقدية والمالية أن تؤثر على الاقتصاد بشتى مكوناته، ومن ذلك مثلا مساهمة الأستاذ جون هيكس John Hicks في مقاله الصادر في مجلة *Econometrica* تحت عنوان : "السيد كينز والكلاسيكيون: تفسير مفترض" وذلك سنة 1937⁷، وكذلك مساهمة الأستاذ ألفن هانسن Alvin H Hansen الذي طور النموذج المعروف باسمه "تركيب هانسن" والذي بين فيه كيف يمكن لهذه السياسات أن تؤثر مثلا على الناتج المحلي الخام⁸.

وخلصت الدراسة، المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، التي قام بها دراوسي مسعود في أطروحته إلى أن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني، مردها إلى عاملين رئيسيين:

الأول: ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة، بالإضافة إلى سعر الصرف،

الثاني: يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية، وكان سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام⁹.

وهكذا تلعب هذه السياسة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية بشتى أبعادها، وترقية الأداء الاقتصادي للمجتمع، وتزداد أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد مع الوقت ويبرز تبعا لذلك الدور الرئيسي للدولة في بلوغ أهداف التنمية من خلال ما تسطره من برامج إنمائية، خاصة في ظل ضعف الادخار الخاص، وضعف الاستثمار، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج المالية على وجه الخصوص¹⁰.

إن الدولة يجب عليها توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية، ولن يتأتى ذلك إلا بانتهاج سياسة مالية رشيدة، كفيلة بتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها للاستثمار وتمويل المشاريع التنموية المختلفة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجب عليها أن تنتهج سياسة تشريعية حكيمة تعكس بدقة مضمون وأهداف سياستها المالية لكي يتسنى لها تجسيدها على أرض الواقع، وإلا بقيت حبرا على ورق.

⁷ John . R. Hicks, « Mr Keynes and the Classics: A suggested interpretation », *Econometrica*, Vol. 5, No. 2 (Apr.,1937), pp. 147-159, disponible sur le site: https://www.depfe.unam.mx/actividades/11/teoria-macroeconomica/11_hicks_1937.pdf (Consulté le 03/02/2022).

⁸ Alvin H Hansen, « Monetary Theory and Fiscal Policy », McGraw Hill, NY; First Edition (January 1, 1949)

⁹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودرها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2005-2006.

¹⁰ عبد الحميد محمد القاضي، "اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1980، ص 331

2. 1. السياسة الاجتماعية والبيئية

لا يمكن فصل السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية والبيئية لما للأولى من تأثير على الجوانب الاجتماعية والبيئية، ويبدو أن المشرع الجزائري اعتاد على إدراج نصوص تنتمي إلى تخصصات قانونية غريبة ضمن ميزانية الدولة، ومنها القانون الاجتماعي بشقيه الأساسيين: قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل¹¹.

1. 2. 1. السياسة الاجتماعية

تعتبر السياسة الاجتماعية الدليل والإطار العام الذي تنطلق منه خطط التنمية، ويمكن تعريفها بأنها "مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود ايدولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة"¹².

ويمكن تعريفها كذلك بأنها: "مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة"¹³، أو أنها: "مجموعة من الإجراءات التي تنفذها السلطات العامة تدريجياً للوصول إلى تغيير الظروف المعيشية للعمال أولاً ثم للأجراء، وإلى تجنب الانفجارات الاجتماعية وتفكك الروابط الاجتماعية"¹⁴.

ولا تقف أهداف السياسة الاجتماعية، في العديد من الدول، عند توفير الحد الأدنى من الخدمات، بل تتعدى هذا الأخير، إلى توفير حياة كريمة حيث يشير مصطلح "السياسة الاجتماعية" إلى مجموعة السياسات الحكومية والخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين رفاه المواطنين¹⁵ حيث أن مهمة الدولة

¹¹ Chakib Boukli Hacène, « L'apport de la loi de finances 2018 au droit social algérien », Revue de droit comparé du travail et de la sécurité sociale, 1/2018, pp 118-119 (Consulté le 18/02/2022).

¹² أحمد كمال أحمد، "السياسات الاجتماعية"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1970، ص 25.

¹³ بدوي، أحمد زكي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، ط 2، 1986، مكتبة لبنان، بيروت، ص 387.

¹⁴ Join-Lambert M. -T. (dir.), « Politiques sociales », Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques et Dalloz, 1994. p. 23. « Ensemble d'actions mises en œuvre progressivement par les pouvoirs publics pour parvenir à transformer les conditions de vie d'abord des ouvriers puis des salariés et éviter les explosions sociales, la désagrégation des liens sociaux »

¹⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "تحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005. متوفر على الموقع التالي: <https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-2005-4-a.pdf>

الاجتماعية تتمثل في "ضمان نوع من الرفاهية الاجتماعية وليس في توفير شبكة دنيا من الحماية فقط"¹⁶.
ولذلك يوجد ترابط وثيق بين السياسة الاجتماعية ومفهوم الرفاه.

إن الدولة الاجتماعية بناء اجتماعي يركز تاريخيا على أربعة أسس وهي: الحماية الاجتماعية،
تنظيم علاقات العمل، المرافق العمومية والسياسة الاجتماعية¹⁷.

وتتخذ السياسة الاجتماعية صيغا مختلفة منها الدعم الاجتماعي من خلال دعم الفئات الهشة في
المجتمع ودعم القدرة الشرائية، ودعم البطالة، ومنها أيضا دعم الشركات الناشئة، ودعم المقاولات الحرفية،
وغيرها، مما يعكس الدور المهم الذي أصبحت تضطلع به الدولة في المجال الاجتماعي.

ولقد بلغ حجم الدعم الاجتماعي في الجزائر، سنة 2021، 1900 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة
23,78% من ميزانية الدولة مما يدل على حجم العبء الكبير الذي تتحمله هذه الميزانية وأن تقلبته من
خلال رفع الدعم يخفف من هذا العبء إلا أنه يؤثر من ناحية أخرى على الطبقات الهشة من المجتمع
ولذلك تطلب الأمر من الحكومة اعتماد سياسة إصلاح تركز ترشيدها توجيه الدعم مع المحافظة على
التوجه الاجتماعي للدولة وهو ما برز في قانون المالية 2022، من خلال المادة 188 بالخصوص¹⁸.

وكان الوزير الأول الجزائري قد صرح عقب المصادقة على مشروع قانون المالية 2022، أن هذا
المشروع ستنبئه نصوص قانونية أخرى، على غرار قانون الاستثمار، القانون المتعلق بالشراكة العمومية
الخاصة وقانون الصفقات العمومية، وفي هذا دليل آخر على أهمية هذه القوانين في جذب رؤوس الأموال
(بالنسبة للقانونين الأوليين)، وفي ترشيدها المال العام والمحافظة عليه (بالنسبة لقانون الصفقات العمومية)
وعلى الترابط بين هذه القوانين وتأثيرها وتأثرها بالميزانية العامة للدولة.

وفي إطار سياسة الدعم الاجتماعي، تقرر خلال اجتماع مجلس الوزراء، بتاريخ 13 فيفري
2022، ما يلي¹⁹ :

¹⁶ Christophe RAMAUX, « L'État social, pour sortir du chaos néolibéral », Paris, Fayard/Mille et une nuits, Paris, coll. « Essais », 2012, 472 p 297. "La vocation de l'Etat social est d'assurer un certain bien-être social et non seulement un filet de protection minimum".

¹⁷ Christophe RAMAUX, op cit, p 8.

¹⁸ جاء في نص المادة 188 ما يلي: "يوضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، يتشكل خصوصا من الدوائر الوزارية المعنية والخبراء الاقتصاديين المعنيين وكذا المنظمات المهنية. تتم مراجعة وتعديل أسعار المنتوجات المدعمة بعد تحديد الآليات والإجراءات من طرف الجهاز المذكور، بهدف تحديد التعويضات الموجهة لصالح الأسر المؤهلة للتحويلات النقدية المباشرة".

¹⁹ أنظر بيان رئاسة الجمهورية على موقع: <https://www.el-mouradia.dz/ar/president/620932a49af881001d8930aa> تاريخ الزيارة 14 فبراير 2022 على الساعة 12.

إشكالية العلاقة بين التشريعات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في الجزائر

- تجميد كلّ الضرائب والرسوم، بدءاً من تاريخه (أي 13 فيفري 2022)، حتى إشعار آخر، ولا سيما الرسوم التي تضمنها قانون المالية 2022 على بعض المواد الغذائية.

- إلغاء كلّ الضرائب والرسوم، على التجارة الإلكترونية، والهواتف النقالة الفردية، ووسائل الإعلام الآلي الموجهة للاستعمال الفردي، والمؤسسات الناشئة، والاكتفاء بالتعريفات المقننة حالياً.

- اتخاذ كلّ التدابير والإجراءات، لتفادي آثار الارتفاع الجنوني للأسعار، في الأسواق الدولية، على المواطنين، خلال السنة الجارية، إلى غاية استقرارها.

- تكفل الدولة بتغطية الفارق، في الأسعار الخاصة بالمواد الموجهة للمواطنين، من قبل الديوان الجزائري المهني للحبوب، وذلك نظراً إلى ارتفاع الأسعار دولياً.

- تشديد المراقبة، أكثر، على الدعم في قطاع الفلاحة، وتربية المواشي، بما يخدم استقرار الأسعار، لفائدة المواطنين.

وتبقى للدولة أهميتها في جميع الأنظمة السياسية والاقتصادية بما في ذلك النظام الليبرالي وفي هذا الصدد يقول Christophe RAMAUX أن: "السوق وللمنافسة بل ولرأس المال نفسه خصال، . . . غير أن هؤلاء لا يمكنهم القيام بكل شيء، ولا يمكن أن نكلفهم بكل شيء، فمجال اختصاصهم محدود"²⁰.

2. 2. 1. السياسة البيئية

يمكن تعريف السياسة البيئية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تضعها السلطات العامة لضمان سلامة النظم البيئية والموارد الطبيعية والبيئة المعيشية للسكان، وفي تطورها على مدى السنوات العشرين الماضية ظلت هذه السياسات مجالات للتصرف العمومي متميزة بابتكارات قوية. وهنا تكمن إحدى إبداعاتها وأهميتها الفكرية، منذ سنوات السبعينيات²¹.

وتستعمل السياسة البيئية أدوات يتمثل دورها في تشجيع الملوثين على التصرف بشكل أقل تلويثاً استناداً على مجموعة من المبادئ مثل مبدأ الحيطة الذي يمكن أن يشكل، إلى جانب مبادئ أخرى مثل

²⁰ Christophe RAMAUX, op cit, p 190.

²¹ Lascoumes Pierre, « Chapitre 1: Les politiques environnementales », dans: Olivier Borraz éd., Politiques publiques I. La France dans la gouvernance européenne. Paris, Presses de Sciences Po, « Académique », 2008, p. 29-67. P29. « Les politiques environnementales dans leur évolution de ces vingt dernières années sont restées des domaines d'action publique marqués de fortes innovations. C'est là que réside une de leurs originalités et de leur intérêt intellectuel depuis les années 1970 ».

مبدأ تغريم الملوث، أداة قانونية مهمة تستعملها الدول لاتخاذ الإجراءات المناسبة بغية تقادي تهديدات محددة على البيئة، وأمن أجل حماية وتحسن شروط الحياة الطبيعية، وحياة المواطنين بصفة عامة²².

وهكذا يتم التمييز تقليديا بين فئتين من الأدوات: الأدوات التنظيمية والأدوات الاقتصادية. فأما الأدوات التنظيمية فهي عبارة عن تدابير مؤسسية تهدف إلى تقييد سلوك الملوثين تحت طائلة العقوبات الإدارية أو القانونية. ومنها مثلا إلزام بعض المواقع الصناعية باعتماد بعض القواعد المعيارية أو التقنيات المستخدمة في عملية الإنتاج الصناعي وتحديد الحد الأقصى لرمي بعض الملوثات مثل الكلور، ومنها أيضا اشتراط الحصول على رخص إدارية محددة.

وأما الأدوات الاقتصادية فهي تدابير مؤسسية تهدف إلى تعديل البيئة الاقتصادية للملوث (أي الفوائد والتكاليف) من خلال إشارات "السعر" لتشجيعه على تبني سلوكيات أقل تلويثاً طوعاً. ومن ذلك الرسوم البيئية.

ولقد عملت الجزائر على غرار العديد من دول العالم، على إدخال الآليات الجبائية من خلال الإصلاح الجبائي الذي تضمن مجموعة من الطرق أهمها إلغاء مختلف الضرائب والرسوم التي لم تكن لها تأثيرات ايجابية للمحافظة على البيئة، وتعويضها بتشريعات جبائية ردعية وأخرى محفزة وإعادة هيكلة الرسوم والضرائب المتعلقة بالدخل ورقم الأعمال، وكل هذا بغرض خلق نوع من العدالة بين المؤسسات الملوثة، من جهة، ومنح حوافز إضافية للمؤسسات التي تعمل على حماية البيئة²³.

2. بعض تجليات السياسة الاقتصادية للدولة في التشريعات الاقتصادية

من المعلوم أن الحكومة تعبر، في مشروع مخطط عملها الذي يعرض على البرلمان للموافقة عليه (م 106 من الدستور)، عن سياستها في مختلف المجالات، وفي حالة مصادقة البرلمان على مشروعها، تقوم باقتراح مشاريع قوانين جديدة أو اقتراح مشاريع تعديل أو تنمة قوانين موجودة، وذلك لكي تكون المنظومة التشريعية السارية المفعول منسجمة مع مقتضيات مخطط عملها.

²² غراس عبد الحكيم، "المعالجة القانونية للمخاطر البيئية من خلال مبدأ الحيطة" مجلة منارة البحوث الاجتماعية، رقم 01-2009، ليبيا، ص 239-252، ص 248

²³ بودرجة رمزي، لخشين عيبر "دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة" مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، رقم 2، 2020، الصفحات من 44 إلى 58، ص ص 54-55. متوفر على الموقع التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/378/8/2/109393>

تاريخ الزيارة 2022/03/01

إن مشاريع القوانين المقترحة تصبح سارية المفعول بعد مصادقة البرلمان عليها، وهي تعكس مجموع الإصلاحات في المجال المالي، الاقتصادي، الاجتماعي وغيرها، التي تعتمده وتلتزم الدولة القيام بها (حيث يتوجب عليها، سنويا، تقديم بيان عن سياستها العامة إلى المجلس الشعبي الوطني (م 111 من الدستور).

وهكذا فإن تنفيذ الحكومة لبرنامجها يتطلب، في العديد من الأحيان، تكييف المنظومة التشريعية السائدة بما فيها التشريع الأساسي، أي الدستور، حيث نجد مثلا بالنسبة للجزائر أن مشروع مخطط عمل الحكومة الذي كان بتاريخ 16 فيفري 2020، قد تلاه تعديل الدستور على إثر استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ولا شك أن هذا التعديل الدستوري قد استوجب ولا يزال يستوجب بدوره تعديل أو إلغاء قوانين سارية المفعول، وذلك عملا بأحكام المادة 225 من الدستور.

وتوجد ترسانة مهمة من النصوص القانونية التي تتجلى فيها السياسة الاقتصادية للدولة وما يرتبط بها من مجالات مالية، اجتماعية وبيئية، وذلك ضمن كل من الدستور، التشريعات العادية، وفي التشريعات الفرعية بمختلف أشكالها. وسنتعرض بإيجاز إلى نماذج من هذه التجليات في ما يلي:

1. 2. في الدستور:

إذا كان الأستاذ كريستيان جورج Christian Joerges يرى أن فكرة "الدستور الاقتصادي" قد نشأت في المخبر الفكري لجمهورية فايمار Weimar في ألمانيا وفي جو اجتماعي مضطرب²⁴، فإن الأستاذ بيرنار شونو Bernard Chenot يرى في مؤلفه: "التنظيم الاقتصادي للدولة" بأن "لكل دولة دستورها الاقتصادي"²⁵.

1. 1. 2. بعض تجليات السياسة المالية في الدستور

تبرز السياسة المالية من خلال ما ورد في الدستور من أحكام متعلقة بمخطط العمل أو برنامج الحكومة الذي تعرضه هذه الأخيرة على المجلس الشعبي الوطني (المواد من 105 إلى 111).

كما تبرز من خلال ما ورد في نص المادة 139 من أن البرلمان يشرع في مجال التصويت على قوانين المالية، ومن خلال الدور الرقابي المهم الذي يمكن أن يمارسه مجلس المحاسبة على الممتلكات والأموال العمومية، ومساهمته في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال وإيداع الحسابات (م 199)، وكذلك دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (م 204)، ومنها أيضا المادة

²⁴ Christian Joerges, « The European Economic Constitution and its Transformation through the Financial Crisis », ZENTRA WORKING PAPERS IN TRANSNATIONAL STUDIEE, February 2015 – No. 47 / 2015, p3

²⁵ Bernard Chenot, organisation économique de l'état, Ed Sirey, Paris, 1965, p95.

139 فقرة 14، 13، و15، والمادتان 147 و156، وغيرهما من المواد التي تعكس حرص الدستور على الأموال العامة وعلى ترشيد استعمالها والرقابة عليها.

و يمكن الإشارة إلى المادة 82 التي تنص على الطابع الشرعي للضريبة والمبادئ المرتبطة بها مثل مبدأ المساواة، عدم الرجعية، وتجريم التهرب والغش الضريبيين، وغيرها من المواد التي تعطي للعديد من الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية قيمة دستورية كدلالة على أهميتها.

2. 1. 2. بعض تجليات السياسة الاجتماعية في الدستور:

يمكن الإشارة إلى ديباجة الدستور التي ورد فيها عزم الشعب الجزائري على بناء مؤسسات أساسها القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، ومنها أيضا أن الشعب يختار لنفسه مؤسسات تهدف إلى الازدهار الاجتماعي وترقية العدالة الاجتماعية، (م 9)، وأن الدولة تقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية (م 16)،، بالإضافة إلى المادة 72 التي تنص على أن الدولة تعمل على ضمان اندماج الفئات المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية، وغيرها من المواد ذات البعد الاجتماعي التي يزخر بها الدستور.

2. 1. 3. بعض تجليات السياسة البيئية في الدستور:

يمكن الإشارة إلى ما ورد في ديباجة الدستور من أن الشعب الجزائري متمسك بخياراته للقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة، كما يظل منشغلا بتدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي، وحريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

ويمكن الإشارة كذلك إلى ما ورد في المادة 63 من أن الدولة تسهر على تمكين المواطن من الحصول على ماء الشرب والمحافظة عليه للأجيال القادمة، وما ورد في المادة 21 من أن الدولة تسهر على حماية الأراضي الفلاحية، ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم، ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية، الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى، بالإضافة إلى حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية ومعاينة الملوثين.

ومنها أيضا حق المواطن في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، الوارد في نص المادة 64.

إن ما ورد في هذه المواد يكرس اهتمام الدولة بالسياسة البيئية، ويجعل هذه الأخيرة في مصاف القيم الدستورية تأكيدا على أهميتها، إلى جانب سياسات أخرى مثل السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

2. 2. في التشريعات العادية:

من المعلوم أن التشريعات العادية لا بد عليها أن تكون مطابقة لمقتضيات وأحكام التشريع الأساسي الذي هو الدستور، وبالتالي يفترض فيها أن تكون مرآة حقيقية للسياسات العمومية في مجالات مختلفة مثل المجال المالي، الاجتماعي والبيئي، وغيرها.

1. 2. 2. بعض تجليات السياسة المالية في التشريعات العادية:

لا شك أن قوانين المالية، سواء الأساسية أو التكميلية، تأتي على رأس القوانين التي تعكس السياسة المالية للدولة، فهي التي تحدد، في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات، والسنوية، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة، ومبلغها، وتخصيصها²⁶ أو بصيغة أخرى، تحدد، بالنسبة لسنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد²⁷.

وبالإضافة إلى هذه القوانين، توجد قوانين أخرى مثل قوانين تسوية أو ضبط الميزانية، ولذلك فإن الطابع السنوي لهذه القوانين بقدر ما يدل على أهميتها بقدر ما يجعل أمر حصرها وذكرها يتجاوز ما هو مخصص لمقالة علمية متواضعة مثل هذه من حيز. هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجد تشريعات أخرى ذات طبيعة مالية مثل قانون الجمارك رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-04 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2017 والأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو سنة 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصة بالصراف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (المعدل والمتمم).

ومن جهته، يتطرق قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى مختلف الضرائب والرسوم ومنها الضرائب المحصلة لحساب الدولة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، ومنها الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية مثل الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

وأما قانون الرسوم على رقم الأعمال فإنه يتضمن بعض الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك.

²⁶ القانون العضوي رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية (ج ر عدد 28 بتاريخ 10 يوليو 1984)، المعدل والمتمم.
²⁷ المادة 3 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية (ج ر عدد 53 بتاريخ 2 سبتمبر 2018)، والذي سيدخل حيز التطبيق سنة 2023.

ومن التشريعات الأخرى ذات الطبيعة المالية نذكر قانون الضرائب غير المباشرة (أمر رقم 76 - 104 مؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976، معدل ومتمم) الذي يتضمن أحكاما تتعلق بالرسوم الموقعة على التبغ والكبريت الكيماوي، الرسم الصحي على اللحوم، رسوم الضمان والتعير على مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين وغيرها من الرسوم، ونذكر قانون التسجيل (أمر رقم 76 - 105، مؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976 معدل ومتمم) المتعلقة ببعض الرسوم مثل رسم الإشهار العقاري ورسم التوثيق، وقانون الطابع (أمر رقم 76 - 103، مؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976 معدل ومتمم) الذي يتضمن أحكاما خاصة ببعض الرسوم مثل الطابع الحجمي، طابع المخالصات، طابع جوازات السفر وقسيمة السيارات وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون المالي عموما، والقانون الضريبي خصوصا، بإمكانه إحداث آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بالرفع من وتيرة التنمية وتعجيلها، أو الحد من أخطار البيئة والركود الاقتصادي، كما يمكنه الحد من التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية داخل المجتمع²⁸.

2. 2. 2. بعض تجليات السياسة الاجتماعية في التشريعات العادية:

يوجد الكثير من التشريعات ذات الطبيعة الاجتماعية تدل كثرتها على اهتمام الدولة بالجوانب الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تركز مفهوم الدولة الاجتماعية. ونذكر منها ما يلي:

- مجموعة القوانين الصادرة سنة 1983 في إطار إصلاح المنظومة الوطنية لإصلاح الضمان الاجتماعي وهي خمسة:

- القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد.
- القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية
- القانون رقم 83-14 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتزامات الخاضعين في مجال الضمان الاجتماعي،
- القانون رقم 83-15 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

²⁸ كشيبي حسين، "العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية-مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 360-379، ص 364، متوفر على الموقع التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/99/6/1/159358> تاريخ الزيارة 2022/03/21.

وهذه مجموعة متكاملة من القوانين التي تدير جميع فروع الضمان الاجتماعي، والتي يستجيب محتواها أساسا لانشغالات المستفيدين والسياسات العامة، وتكرس المبادئ الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي وهي التضامن، توحيد المزاي، ووحدة التمويل والتسيير²⁹.

- القانون رقم 08-11 المعدل والمتمم للقانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية الذي ينص على إمكانية توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لفائدة فئات خاصة جديدة من السكان، وتحسين التغطية الاجتماعية للمرأة وكذا تحسين نوعية الأداءات بإدراج خصوصيات الجنوب الكبير والهضاب العليا، إضافة إلى توسيع نطاق تطبيق التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، كما يؤكد القانون على إصلاح تمويل منظومة الضمان الاجتماعي.

- القانون رقم 11-90 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 17-1990)؛ والمصحح في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 38-1990 المعدل والمتمم.

- المرسوم التشريعي رقم 09-94 المؤرخ في 20 مايو 1991 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34-1994).

إن القوانين السالفة الذكر تكرر السياسة الاجتماعية للدولة وهي سياسة قوامها العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة والتكافل الاجتماعي.

3. 2. 2. بعض تجليات السياسة البيئية في التشريعات العادية:

أخذت البيئة نصيبا من التشريع حيث صدرت العديد من القوانين التي تهدف إلى حمايتها وديمومتها لكي تستفيد منها الأجيال القادمة. ومن هذه القوانين نذكر:

- القانون رقم 01-19 ماضي في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

- القانون رقم 02-02 ماضي في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

- القانون رقم 03-10 ماضي في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

²⁹ موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz/ar/> تاريخ الزيارة: 2022/03/15.

- القانون رقم 03-04 ماضي في 23 يونيو 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

- القانون رقم 20-04 ماضي في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

- القانون رقم 06-07 ماضي في 13 مايو 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتميئتها.

- القانون رقم 02-11 ماضي في 17 فبراير 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

وهكذا يبدو أن مختلف القوانين المتعلقة بالبيئة تستجيب لمقتضيات الدستور وتكرس اهتمام السياسة العامة بالمجال البيئي ضمن مخططات التنمية بشتى أبعادها.

3. 2. في التشريعات الفرعية:

من الملاحظ أن التشريع الفرعي يكاد يطغى على بقية المصادر إذ يحتل مكانة هامة بالنسبة للقانون المالي وهذا بالنظر إلى الدور الممنوح للسلطة التنفيذية في تنظيم المجال الاقتصادي وما يرتبط به من مجالات اجتماعية وبيئية وغيرها، وذلك تماشيا مع المرونة التي يجب أن يتميز بها هذا القانون، وهكذا نجد العديد من القوانين العادية تحيل على التشريع الفرعي بإدراج عبارات مثل "تحدد كيفيات تطبيق هذا القسم عن طريق التنظيم" ذلك أنه وبخلاف القانون الذي يقرر مبادئ عامة أساسية، فإن اللائحة يقتصر دورها على وضع الأحكام التفصيلية التي يتعرض لها هذا القانون، كما أنها تصدر عن السلطة التنفيذية بصيغ مختلفة.

3. 1. 2. بعض تجليات السياسة المالية في التشريعات الفرعية:

نجد العديد من التشريعات الفرعية التي تتضمن مقتضيات وتدابير متعلقة بالسياسة المالية، ومنها على سبيل المثال:

- المرسوم التنفيذي رقم 18-300 المؤرخ في 26 نوفمبر 2018 والمتعلق بتثقل بعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي، المعدل والمتمم.

- النظام الصادر عن بنك الجزائر رقم 02-17 مؤرخ في 25 سبتمبر سنة 2017 يعدل ويتم النظام رقم 01-07 مؤرخ في 3 فبراير سنة 2007 يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة (ج ر عدد 56 بتاريخ 28 سبتمبر 2017).

- المرسوم التنفيذي رقم 21-170 المؤرخ في 28 أبريل 2021، يحدد شروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "حاضنة" (ج ر عدد 33 بتاريخ 5 ماي 2021)، الذي يشجع المؤسسات الناشئة وتلك التي تحمل علامة "حاضنة" من خلال مجموعة من الحوافز الجبائية، وهو الأمر الذي يفترض فيه أنه يشجع على المقاولاتية والاستثمار.

- المرسوم تنفيذي رقم 21 الموافق 29 مارس سنة 2021، يتعلق بكيفيات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن (ج ر عدد 24 بتاريخ 1 أبريل 2021)، الذي يدعم عمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن، وذلك بإعفائها من الرسم على القيمة المضافة مما يؤدي إلى تخفيض سعر استهلاك هذه المنتجات.

وهكذا نلاحظ أن ما تتميز به التشريعات الفرعية من سهولة في التعديل والتتيميم يجعلها الأكثر ملاءمة مع ما تمليه الضرورة الميدانية في مجال السياسة المالية.

2. 3. 2. بعض تجليات السياسة الاجتماعية في التشريعات الفرعية:

توجد تشريعات فرعية متعددة تتطرق إلى نواحي اجتماعية محددة، ومنها على سبيل المثال:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-92 المؤرخ في 4 يناير 1992 والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.

- المرسوم رقم 93-119 الذي يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء وتنظيمه وسيره.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 18 ربيع الثاني 1436 الموافق 8 فبراير سنة 2015، والمحدد للعناصر المشكلة للأجر الوطني الأدنى المضمون.

وهكذا يبدو أن العديد من مقتضيات السياسة الاجتماعية قد تجسدت في العديد من التشريعات الفرعية وأن هذه الأخيرة يجب أن تترجم وتفسر وتحدد الإطار الذي يتم في نطاقه اتخاذ القرارات حتى يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التشريعات الأعلى درجة، وبالتالي أهداف سياسات الدولة في المجالات المالية، الاجتماعية، البيئية وغيرها.

3.3.2. بعض تجليات السياسة البيئية في التشريعات الفرعية:

وضعت العديد من التشريعات الفرعية منها ما يتعلق بالبيئة الصناعية مثل مرسوم تنفيذي رقم 13-110 ممضي في 17 مارس 2013 ينظم استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وأمزجتها والمنتجات التي تحتوي عليها.

ومنها ما يتعلق بالبيئة الحضرية مثل مرسوم تنفيذي رقم 07-205 ممضي في 30 يونيو 2007 يحدد كفاءات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابها ونشره ومراجعتة.

ومنها كذلك ما هو مرتبط بحماية الساحل مثل مرسوم تنفيذي رقم 07-206 ممضي في 30 يونيو 2007 يحدد شروط وكفاءات البناء وشغل الأراضي على الشريط الساحلي وشغل الأجزاء الطبيعية المتاخمة للشواطئ وتوسيع المنطقة موضوع منع البناء عليها.

ومنها ما يتعلق بالتنوع البيولوجي مثل مرسوم تنفيذي رقم 09-67 ممضي في 07 فبراير 2009 يحدد القائمة الإسمية للأشجار الحضرية وأشجار الصف.

وهكذا نستخلص أهمية التشريعات الفرعية في تنفيذ السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وغيرها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن السلطة التنفيذية لها من المجال التقليدي الذي تهيمن به على التفاصيل الدقيقة لتنفيذ التشريعات بواسطة المراسيم التنفيذية، مما يجعلها في مركز أسمى وأكثر نفوذا³⁰.

³⁰ لحول دراجي "موقع اللائحة في النظام القانوني الجزائري، بين سلطة التشريع وسلطة التنظيم"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 4، الصفحات من 436 إلى 448، ص 436. متوفر على الموقع التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/9/4/44373>

تاريخ الزيارة 2022/03/19 [dz/en/downArticle/315/9/4/44373](https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/9/4/44373)

خاتمة

إن إشكالية العلاقة بين التشريعات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في الجزائر تتمثل أساسا في مدى ترجمة التشريعات الاقتصادية للسياسة الاقتصادية للدولة وما يرتبط بهذه الأخيرة من نواحي مالية، اجتماعية وبيئية.

إن من نتائج هذه الإشكالية أن التشريعات الاقتصادية الحالية، وما يرتبط بها من سياسات مالية، اجتماعية وبيئية، إن كانت تتوافق وتتماشى مع هذه السياسة فسيتم الإبقاء عليها، وأما إن كانت غير ذلك فستعرض للتعديل الجزئي أو الكلي، وهو الأمر الذي سينتج عنه، لا محالة، عملية، قد تكون كبيرة، لاقتراح مشاريع قوانين في هذه المجالات في الأسابيع والأشهر القادمة، غير أن التعديلات القانونية المحتملة، بقدر ما هي ضرورية لتنفيذ أهداف السياسة العامة، بقدر ما يمكنها أن تخل بمبدأ الاستقرار التشريعي بل قد تؤدي إلى تضخم قانوني قد يميع العديد من النصوص ويخل بجودتها. هذا من جهة،

ومن جهة أخرى، إذا كانت السياسات العمومية تظهر كإجراءات محددة مترابطة ورسمية، يتم الإعلان عنها أو تنفيذها في وقت معين من قبل سلطة شرعية تابعة للدولة، وموجهة نحو حل مشكلة عامة³¹، فإن تنزيلها وتجسيدها على أرض الواقع، عبر الأداة القانونية، ليس بالأمر الهين، ذلك أن هذه السياسات عبارة عن آلية تتداخل فيها مراحل متعددة تستوجب كل واحدة منها تحليلا خاصا وشروطا معينة، ولذلك يبدو من المهم، في مرحلة أولى، إجراء دراسة تأثير للتشريعات الاقتصادية حتى تتأكد جدواها³² ثم محاولة توفير المناخ الملائم لكي توتي أكلها، في مرحلة ثانية.

وهكذا فإن تعديل التشريعات لا يكفي لوحده لتحقيق النتائج المرجوة، ذلك أن أي سياسة تحتاج لوسائل لكي تتحقق، وطالما أن هذه الوسائل يمكن توفيرها، فيفترض في هذه التشريعات أن تحقق أهدافها، وأما إن لم تتوفر هذه الوسائل أو ظهرت ظروف طارئة بما لا تشتهيه سفن التعديل فإن السياسة الاقتصادية، وما يرتبط بها من سياسات، ستتعرض للفشل.

³¹ Nyeck Cirille, « Politique publique », dans: Nicolas Kada éd. , *Dictionnaire d'administration publique*. FONTAINE, Presses universitaires de Grenoble, « Droit et action publique », 2014, p. 384-385. P384.

« Ainsi, les politiques publiques apparaissent-elles comme des actions spécifiques interreliées et officielles, annoncées ou entreprises à un moment donné par une autorité étatique légitime, au niveau local, national ou international et orientées vers la résolution d'un problème public ».

« La mise en ouvre est souvent la poursuite de la lutte politique sous des formes spécifiques: que de réglementations juridiquement parfaites qui à l'occasion de leur mise en ouvre seront réinterprétées renégociées voire dénaturées par leurs exécutants ou leurs destinataires ».

³² عراس عبد الحكيم، تأثير قانون الاستثمار 16-09 على استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي- الحصيلة الأولية والآفاق"، مجلة القانون العام

الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 01/جوان 2021، ص ص 228-240. متوفر على الموقع التالي: <https://www.asjp.>

[cerist.dz/en/downArticle/547/7/1/154784](https://www.cerist.dz/en/downArticle/547/7/1/154784) تاريخ الزيارة 2022/03/13 على الساعة 23س.

وفي ذات السياق، تطرح إشكالية موازية تتمثل في مدى تنفيذ هذه التشريعات، ذلك أن العديد من النصوص القانونية، تكون جيدة من الناحية التشريعية، إلا أنها تكون محلا لإعادة التفسير، أو إعادة التفاوض، أو حتى للتشويه من طرف من يجب عليهم تنفيذها أو المخاطبين بها، ولذلك فإن تحليل السياسات العامة، يدعو بنفس الطريقة، إلى إعادة ربط صياغة السياسات وتنفيذها وليس أن نرى، بالضرورة" في صنع القرار وفي التنفيذ تسلسلين متتاليين³³.

إن السياسات التشريعية في المجال الاقتصادي بقطاعاته المختلفة، يجب أن تنطوي على تحديد الأولويات التشريعية التي من شأنها تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ومواجهة التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية، حيث أن السياسة التشريعية الاقتصادية ليست بمعزل عن المفاهيم الأخرى لسياسات ولأدوات الحكم في الدولة³⁴.

وهكذا، فإن ترقية السياسات الاقتصادية، وما يرتبط بها من سياسات، إلى مصاف القيم الدستورية، بالرغم من أهميته، لا يكفي لتجسيد مضامين هذه السياسات، وإنما يتطلب مجموعة من القواعد والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعالة الكفيلة بإدارة هذه السياسات وتجسيدها ميدانيا، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اعتماد حوكمة اقتصادية.

إن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية يحتاج، في مرحلة أولى، إلى حوكمة اقتصادية لأن هذه الأخيرة تتمتع بهوامش واسعة من السلطة التقديرية، وبالتالي فهي تستطيع اللجوء إلى أي وسيلة يمكن تصورها في إطار سعيها لتحقيق الأولويات السياسية³⁵، ويحتاج، في مرحلة ثانية، إلى حوكمة تشريعية قادرة على ترجمة السياسات الاقتصادية إلى مخرجات تشريعية مندمجة، جيدة وفعالة.

³³ Baudouin Jean. Y. Mény, J. -C. Thoenig : « Politiques publiques », In: Revue française de science politique, 40 année, n°3, 1990. pp. 394-397;p 396 : « L'analyse des politiques publiques convie de la même manière réarticuler le policy-making et le policy-implementation et ne point voir obligatoirement dans la prise de décision et dans la mise en ouvre deux séquences successives »

³⁴ علي أبودياك، "مساهمة السياسة التشريعية في تحسين الوضع الاقتصادي"، متوفر على الموقع التالي: <https://www.oecd.org/mena/governance/43165469.pdf> تاريخ الزيارة: 2022/03/01.

³⁵ Christian Joerges, op. cit, p2: « . . . economic governance can resort to any conceivable means in the pursuit of political priorities and enjoys wide margins of discretion ».